﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ٤٩﴾ [النمل: 49]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

ذكر مظهرٍ من مظاهر إفسادِهم وسوءِ تدبيرهم

بعد أنْ ذكر القرآن الكريم خبرَ الرّهط التسعة، ووصفَهم بالإفساد المطلق، ونفى عنهم الإصلاحَ من كلِّ وجه، انتقلَ بعد ذلك ليذكرَ على وجه التفصيل شيئًا ممّا كان منهم، ومظهرًا من مظاهر إفسادِهم وسوءِ تدبيرهم ضدَّ نبيِّهم ﷺ، فقال: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَقَاسَمُواْ﴾: (قسم) أَصْلانِ صَحيحانِ يَدُلُّ أَحَدُهُما عَلَى جَمالٍ وحسنٍ، والآخَرُ عَلَى تَجْزِئَةِ شَيْءٍ[1]. والقَسَمُ: الحَلِفُ واليَمينُ، يُقال: أَقْسَمْتُ باللهِ قَسَمًا وإقْسامًا، أي: حَلَفْتُ، وتَقاسَمَ القَوْمُ، أيْ: تَحالَفوا. وقيلَ: أَصْلُ القَسَمِ مِن القَسامَةِ، وهي: الأَيمانُ تُقْسَمُ وتوَزَّعُ على أَوْلياءِ المَقْتولِ[2]. والمراد بالقسَم في الآية: الحَلِفُ، ولفظُ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ يصلحُ أنْ يراد به مثالُ الماضي، بمعنى: تحالَفوا، ويصلحُ أنْ يراد به مثالُ الأمر، بمعنى: احلِفوا[3].

2) ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾: أصلُ (بيت) المأْوى والمآبُ ومجمَعُ الشَّمْلِ، يُقالُ: بَيْتٌ وبُيوتٌ وأَبياتٌ، وبَيَّتَ الأَمرَ إذا دَبَّرَهُ ليلًا[4]. والبَيّوتُ: الأَمرُ يُبيِّتُ عليه صاحبُه مُهتمًّا به[5]. والبَياتُ والتَّبييتُ: أَنْ تأْتي العدوَّ ليلًا، كأنَّك أخذتَهُ في بيته، فالتَّبييتُ لا يكونُ إلّا لقصْدِ غَدْرٍ. وقد روي عن

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قسم).
(2) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن سيده، المحكم: (قسم).
(3) الواحدي، التفسير البسيط: 17/ 260.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بيت).
(5) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (بيت).

أبي عبيدةَ أنَّه قال: بُيِّتَ الشَّيءُ إذا قُدِّرَ، ويُشبَّه ذلك بتقديرِ بُيوتِ الشَّعْرِ. وهذا ليس ببعيدٍ من الأصلِ[1]. والمقصود بالتَّبييتِ والبَياتِ في الآية: مُباغتةُ العدوِّ ليلًا، وعكسُه التَّصبيحُ: الغارةُ في الصَّباحِ[2].

3) ﴿مَهۡلِكَ﴾: (هلك) أصلُ الهَلاكِ يَدُلُّ على كَسْرٍ وسُقوطٍ[3]، يُقالُ: هَلَكَ الشَّيْءُ، هَلاكًا وهُلوكًا ومَهْلِكًا: إذا ماتَ، فهو هالِكٌ[4]، والإهْلاكُ: إعْدامُ ذاتِ المَوْجودِ وإماتَةُ الحَيِّ[5]، والتَّهْلُكَةُ: كلُّ شيءٍ يَصيرُ عاقِبَتُهُ إلى الهَلاكِ[6]، وتُطلَق أيضًا على فَقْدِ الشَّيْءِ مع وُجودِهِ مع غَيْرِهِ، وعلى مَصيرِ الشَّيْءِ إلى حيث لا يُدْرَى أينَ هو[7]. والمَهْلِكُ: مصدرٌ ميميٌّ من أَهلَكَ الرُّباعيِّ، وهو المرادُ في الآية، أي: شَهِدنا إهلاكَ مَن أَهلَكَهُم.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

قال التِّسعةُ المُفسِدونَ في الأرضِ بعضُهم لبعض: تحالَفوا باللهِ وتعاهَدوا على اغتيالِ صالحٍ وأهلِه ليلًا، وبعدَ أنْ نقتُلَ صالحًا وأهلَه خُفيةً نقولُ لِقَريبِ صالحٍ الذي له حَقُّ المطالَبةِ بدَمِه: ما حضَرْنا هلاكَ صالحٍ وأهلِ بيتِه، وإنّا لَصادِقون في ذلك![8].

المؤامراتُ الدنيئة من الكفرة على أنبياء الله وعبادِه المؤمنينَ مُستمرّة

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ موقع جملة: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ﴾ ممّا قبلها:

جملةُ ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ﴾ هي جملةٌ مفصولةٌ عمّا قبلها، مستأنَفةٌ استئنافًا بيانيًّا، لكونها جوابًا عن سؤال مُقدَّر، فإنه: "لما اقتضى

شبهُ كمال الاتصال مستلزمٌ للتفاعل مع الخطاب

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بيت).
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 19/ 283.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (هلك).
(4) الجوهري، الصحاح: (هلك)، والهروي، الغريبين في القرآن والحديث: 6/ 1935.
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 8 - أ/ 82.
(6) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة: (هلك).
(7) المطرزي، المعرب: (هلك).
(8) ابن جرير، جامع البيان: 18/ 92، والسمرقندي، بحر العلوم: 2/ 586، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/ 251.

السّياق السؤالَ عن بيان بعضِ حالهم، أجابَ بقوله: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ﴾"[1]؛ فبينَها وبينَ التي قبلَها شبه كمال اتِّصال.

دلالةُ التعبير بـ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ صيغةً:

أثـر الـدلالـة الـصّـرفـيـة في الـعـلاقـات التركيبيّة

في قوله: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ من حيث صيغتُهُ احتمالانِ:

الأوّل: أنّه فعلُ أمرٍ؛ أي: أمرَ بعضُهم بعضًا، أوْ أمرَهم بعضُهم - وهم القادة أوْ أحدهم - بالتقاسُم بالله، فقالوا: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾، أي: احلِفوا بالله... فهو على ذلك: "أمرٌ من التقاسُم أي: التحالف وأداء اليمين الصّادقة، وقعَ مقولَ القولِ، وهو قولُ الجمهور"[2].

الثاني: جوازُ أنْ يكون فعلًا ماضيًا، على معنى الحكاية والإخبار، وقعَ بدلا من ﴿قَالُواْ﴾، أوْ حالًا من فاعلِه، بتقدير (قد) أوْ بدونها؛ أي: قالوا متقاسمينَ، ومقولُ القول على هذا هو ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ﴾، وجوَّز أبو حيان على هذا أن يكونَ ﴿بِٱللَّهِ﴾ من جملةِ المقولِ[3]. وهذه الصيغةُ الصّرفيّة (تفاعلَ) تدلُّ على المشاركةِ في الفعل، فـ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ بمعنى: تشاركوا في القسَمِ ولا يتخلّفْ أحدٌ منكم عن أدائِه والعملِ بمضمونِه، ولذا عدلوا عن أمرِ الفعل الثلاثيِّ (اقسموا بالله).

دلالة التعبير بـ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ مادّةً:

التعبيرُ بالقَسَم أبلغُ من الحلف

عبَّروا بمادةّ القسم في قولهم: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ ولم يَستعيضوا عنه بمادة الحلف؛ لكونِ التعبير به - أي بالقَسَم - أبلغَ وأشملَ من التعبير بالحلف؛ لأنَّ معنى قولنا: أَقْسَمَ بالله، أنَّه صار ذا قسمٍ بالله. والقسمُ النصيبُ، والمراد أنَّ الذي أقسمَ عليه من المال وغيره قد أحرزَه، ودفعَ عنه الخصمَ بالله. وأمّا الحلف فمن قولك: سيفٌ حليف، أي: قاطعٌ ماضٍ؛ فإذا قلتَ: حلفَ بالله، فكأنك قلتَ: قطعَ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 14/ 177.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 10/ 207، والسّمين الحلبي، الدر المصون: 8/ 623.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 10/ 207، والسّمين الحلبي، الدر المصون: 8/ 623.

المخاصمةَ بالله. فالأوّلُ أبلغ؛ لأنه يتضمّن معنى الآخر مع دفعِ الخصم؛ ففيه معنيان، وقولنا: حلفَ يفيدُ معنىً واحدًا[1]. كما أنَّ القسم يستعملُ في اليمين الصّادقة، بخلاف الحلف الّذي يكون في الكذبِ غالبًا، فقد أردوا أنْ يكونَ يمينُهم بالله قائمًا على الصِّدق حتى يُباشروا بتنفيذه إجرامًا وتصميمًا على السّوء.

دلالة إسناد القول إلى التسعة في قوله: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ﴾:

القولُ الجماعيُّ دليلُ اتِّفاق كلمتهم على الإفساد

القول هنا وهو: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ﴾ إما أن يكونَ قد وقع من جميعهم؛ والمعنى: قال بعضُهم لبعضٍ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾، أوْ أنْ يكون قد وقع من بعضهم والباقونَ مُستمعونَ مأمورونَ، على معنى: فقال قائلُهم أو بعضُهم: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾، "وهو يريدُ شمولَ نفسه؛ إذ لا يأمرُهم بذلك إلا وهو يريدُ المشاركةَ معهم في المُقسَم عليه، كما دلَّ عليه قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾، فلمّا قال ذلك بعضُهم، توافقوا عليه وأعادوه، فصار جميعُهم قائلًا ذلك، فلذلك أُسند القول إلى التسعة"[2]. وفي ذلك دلالةٌ على اتفاق كلمتِهم واجتماعِهم على هذا التدبير السَّيِّئ والتصرُّف الأهوج.

دلالة الأمر في قوله: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾:

الأمـرُ بالقسم قُصد به تأكيدُ تنفيذِ ما عزموا عليه

على القول بأنَّ ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ فعل أمر كما تقدَّم؛ فقد دلَّ هذا الأمر الذي وقع منهم آمرينَ به بعضَهم بعضًا على كونهم قد عزَموا كلَّ العزم على ما أرادوا من قتلِ صالحٍ عليه السلام، حتَّى أكَّدوه بفعل القسم الَّذي به يُؤْخَذَ العهد على جميعِهم فلا يتخلّفُ عنه أحدٌ منهم، فلم يقولوا: (بيِّتوا إهلاكَه وإهلاكَ أهله)، بل قاموا بالتقاسم على ذلك الفعل المقيت إنجازًا لما تعاهدوا عليه وتوافقوا على صنيعِه.

دلالةُ التعبير بمتعلّق القسم ﴿بِٱللَّهِ﴾:

قولهم: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ يدلُّ "على أنَّهم كانوا يعترفون بالله

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 56.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 19/ 282.

التقاسمُ بالله إقرارٌ بوجوده ربًّا وخالقًا

ولكنَّهم يشركون به"[1] بمعنى أنَّهم يُقرّونَ بخالقيّته سبحانه لهم وللسَّماوات والأرض وما فيهما؛ لكنّهم لا يوحِّدونه، بل يعبدونَ من دونه آلهةً أخرى يعتقدون أنها تنفع وتضرّ، وهذا شأنُ المشركين في كلّ وقت، وكانت هذه عادةَ الأقوام وموقفَهم من الله تعالى؛ وهي الإقرارُ في أنفسهم بكونه الخالق، مع إنكارٍ لوحدانيّته، وللبعثِ بعد الموت، وتكذيبٍ وجحودٍ للأنبياء عليهم السلام.

دلالةُ اللّام في قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾:

(اللام) في قوله تعالى: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ هي لامُ القسم التي تدخلُ على جوابه، فتفيدُ تأكيدَ إيقاع الجواب، وهو المقسَم عليه، وجملةُ الجواب: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ لا محلَّ لها من الإعراب، وهي جوابُ قسم ظاهر إذا جعلتَ ﴿بِٱللَّهِ﴾ داخلًا في مقول القول، وإلا فهي جوابُ قسم مقدَّر[2]، والغرضُ من هذا التوكيد بيانُ أنّهم عازمونَ على تنفيذِ اغتيالهم لصوتِ الحقِّ والحقيقة.

(اللام) في جواب القسم المؤكّدة تصريحٌ بمدى إرادتهم التنفيذ

سرُّ التعبير بـ(التبييت) في قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ دون غيره:

عبَّروا بقولهم: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ دون (لنقتلنَّه) أوْ ما يقومُ مُقامه؛ لأنَّهم قصدوا أنْ يقتلوه غدرًا وغيلةً حتى لا يلاحقَهم وليُّ دمه، وأنسبُ الأوقات للغدرِ هو اللّيل البهيم المظلمُ؛ لأنهم أقدرُ فيه على التخفّي أثناءَ الإقدامِ على قتلِه وأهلَه، ثمّ على الفرار قبل أن يراهم أحدٌ فيُلاحقَهم، فكان التعبير به كنايةً عن قتله غدرًا وخفيةً، وهكذا يقالُ عن كلِّ مدبَّر تدبيرًا خبيثًا ماكرًا: هذا أمرٌ بُيِّت أوْ دُبِّر بليل، وفي هذا السّياق يأتي قوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ﴾ [النساء: 81]، وقوله: ﴿يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ١٠٨﴾ [النساء:

التبييتُ كنايةٌ عن القتل غَدْرًا وغيلةً

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 19/ 283.

(2) الخطيب وآخران، التفصيل في إعراب التنزيل: 19/ 362.

108]. قال ابن عاشور: "التبييتُ والبياتُ: مباغتةُ العدوّ ليلًا، وعكسُهُ التصبيح: الغارةُ في الصَّباح، وكانَ شأنُ الغارات عند العرب أن تكونَ في الصباح، ولذلك يقولُ مَن يُنذرُ قومًا بحلول العدو: (يا صباحاه)، فالتبييتُ لا يكون إلا لقصدِ غدرٍ، والمعنى: أنهم يَغيرون على بيته ليلًا، فيقتلونه وأهلَه غدرًا من حيثُ لا يُعرفُ قاتلُه، ثمَّ يُنكرون أنْ يكونوا هم قتلوهم ولا شهدوا مقتلَهم"[1].

دلالةُ التأكيد والغيبة في قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾:

تعاضُدُ المؤكدات دالٌّ على شدّة العزم والإصرار على تنفيذ مرادِهم

قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ مؤكّدٌ باللّام التي هي لامُ القسم الداخلةُ على جوابه، وفائدتها تأكيدُ إيقاعِ الجواب، ثمّ أكّد المضارعَ كذلك بـ(نون التوكيد الثقيلة)، وتعاضدُ المؤكّدات من القسم ولامِه ونونِ التوكيد الثقيلة دالٌّ على قوّة عزمهم وإصرارهم على قتله ﷺ هو وأهلَه. وإنما عبَّر بضميرِ الغَيبة في قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ دونَ التصريحِ باسم صالح ﷺ، لكونه معلومًا، فهو المعهود في الكلام ولا أحدَ سواه، وعدمُ التصريح باسمه امتهانٌ منهم له ﷺ.

دلالةُ تعدُّد القراءات في: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ وأثرُ ذلك في المعنى:

مشاركةُ المتكلّمين للمنفّذين رغبةٌ ملحّةٌ على التنفيذ الجماعيّ

في قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ قراءتانِ؛ فقد قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ونافعٌ وابنُ عامر وعاصمٌ بالنون هكذا ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ بنون التكلُّم، والدلالةُ في ذلك أن يكونَ المتكلمونَ قد أدخلوا أنفسَهم مع المقسِمين، أي: نحن جميعًا سنقومُ بذلك ونشتركُ فيه قولًا وفعلًا. وقرأ حمزةُ والكسائيُّ وخلف العاشر ﴿لَتُبَيِّتُنَّهُۥ﴾ بتاء الخطاب وضمِّ التاء الثانية[2]؛ وذلك على إرادة الخطاب، فكأنَّ مخاطبًا خاطبهم فقال: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ أي: تحالفوا ﴿لَتُبَيِّتُنَّهُۥ﴾، فأتى بالتاء دلالةً على خطاب الحضرة، وأُسقطت نونُ الرفع، وواوُ الجمع لالتقاء السّاكنين[3].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 19/ 283.

(2) ابن الجزري، النشر: 1/ 236.

(3) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 5/ 394، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 272، والسّمين الحلبي، الدر المصون: 8/ 624.

دلالة الواو في قوله: ﴿وَأَهۡلَهُۥ﴾:

(الواو) في قوله: ﴿وَأَهۡلَهُۥ﴾ هي واوُ العطف، عطفتْ ما بعدها على ضميرِ المفعول قبلَها في قوله: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ ولهذا نُصِب، ويجوز أنْ تكون الواو للمعيَّة، فيكون النصبُ لأجلها[1]، وإنما عطفوا أهلَه عليه حتى لا يكونَ هناك شاهدٌ على مسرح الجريمة يُخبر عنهم؛ والظاهر أنّ الغادرين التسعةَ كانوا معروفينَ لدى أهل بيتِ صالحٍ عليه السلام، وأرادوا التخلّصَ منه ومن الشّاهد فلا يقعونَ تحت طائلةِ الانتقامِ من عُصبته وجماعتِه المؤمنين به، وقد تناسَوا وتغافلوا عن الله تعالى الذي أقسَموا به أنّه شهيدٌ على فعلِهم وإجرامِهم.

التخلُّصُ من الشّاهد الدنيويِّ مُتناسينَ أنَّ الله شاهدٌ عليهم وهم يُقسمونَ به

سرُّ التعبير بالأهل دونَ الآل:

أوثِر التعبير بـ(الأهل)؛ لأنهم أرادوا أهلَه الذين يعيشونَ معه ويُساكنونَه وقد اتّبعوه وآمنوا به، ويَحتمِل أنْ يرادَ بالأهل مجموعُ مَن آمنَ به، أي: أتباعُه الذين هم على دينه، وأهل الرجل في الأصل كما يذكر الراغب: هم مَن يجمعُهُ وإيّاهم مسكنٌ واحد، ثم تُجوّز به فقيل: أهلُ الرجل لمنْ يجمعُهُ وإيّاهم نسبٌ أوْ دين[2]، لكنه احتمالٌ يضعفُ في الآية؛ لأنّهم لو أرادوا به الجماعةَ المؤمنةَ كلَّها ما احتاجوا أن يَغدروا به ليلًا، ويقولوا بعد ذلك: ﴿مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ﴾. وأمّا (الآل) فإنّه يستعملُ مع الأشرافِ خاصّةً شرفًا دنيويًّا أوْ أُخرويًا، ففي عدولهم عن (الآل) إلى (الأهل) امتهانٌ آخرُ، واحتقارٌ منهم لأهلِ بيتِهِ الّذين يساكنونَه في البيت. وفي الإضافة إلى ضميره تخصيصٌ لهم به وامتهانٌ آخر.

الخطاب قائمٌ على الامتهان والازدراء لصالح عليه السلام وأهله

دلالةُ التعبير بـ﴿ثُمَّ﴾ دون الواو:

يدلُّ التعبيرُ بـ ﴿ثُمَّ﴾ على التراخي الزمنيّ، فيُشعر التعبيرُ بها

التراخي الزمنيّ للتّملُّصِ من جرمهم

(1) الخطيب وآخران، التفصيل في إعراب التنزيل: 19/ 362.
(2) الراغب، المفردات: (أهل).

أنهم قصدوا أنْ يبتعدوا عن الحدَث مدَّةً زمنيّةً ومسافةً مكانيّةً، تسمحُ لهم بعد أنْ يظهروا مرةً أخرى بادّعاء البراءة من مقتلهم. كما تفيد ﴿ثُمَّ﴾ أنَّ عملية البحثِ عن الجناة سوفُ تستغرقُ زمنًا طويلًا؛ لأنَّ قتله وأهلَه من دون إبقاء شاهدٍ على الجريمة يؤخِّر الاتهامَ لهم، مع دلالةِ في ﴿ثُمَّ﴾ على تضعيفِ توجيه الاتهام لهم أصلًا، فلو وُجِّه لهم ذلك بعدَ مدةٍ طويلة فيقولونَ ما اتفقوا عليه.

دلالةُ (اللّام) في قوله: ﴿لَنَقُولَنَّ﴾:

توالي المؤكدات مشيرٌ لرغبةٍ جامحةٍ على التنفيذ للجريمةِ النَّكراء

(اللّام) في قوله: ﴿لَنَقُولَنَّ﴾ هي لامُ القسم، كاللّام في ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾، وتوالي الأقسام دلالةٌ على قوّة الإصرار والعزم على تنفيذِ ما يتّفقون عليه من جريمة نكراء وفعل شنيع، والاستعدادِ لمواجهة أيِّ مصاعبَ من شأنها أنْ تعوقَ هذا التنفيذ أوْ تقعَ عقيبَهُ. كما أُكّد فعلُ القول بنون التوكيد الثقيلة، وكلُّ ذلك لتأكيد إصرارهم وعزمهم على تبرئة أنفسِهم أمامَ وليِّ الدم، بكلِّ صرامةٍ وقوّةٍ وجِدّيَّة، ما لو تمَّ توجيهُ أصابع الاتهام إليهم، في قتل صالحٍ ﷺ وأهلِه. وكان اختيارُ المضارع المحفوفِ بأداتي التوكيد المشعرِ باستمرار هذا الفعل؛ أنهم مُصرّونَ على تكرار هذا القول وعدمِ الرُّجوع عن فحواه.

سرُّ التعبير بالقول في قوله: ﴿لَنَقُولَنَّ﴾:

الحوار المباشر مع أولياء دمِ المقتول

اختير التعبيرُ بالقول في قولهم: ﴿لَنَقُولَنَّ﴾ دونَ غيره، فلم يقولوا: (لنُعلمَنَّ أوْ لنُخبرَنَّ)؛ لأنَّ كلًا من الإعلام والإخبار إنّما يتمُّ بالواسطة، وهم قاصدونَ الحضور والمباشرة، لإيهام أنَّهم واثقونَ في براءتهم من دم صالحٍ وأهلِه، فاختاروا فعلَ القول الدالِّ على المساجلة والمقاولة المباشرة دونَ واسطةٍ.

دلالةُ تعدُّد القراءات في قوله: ﴿لَنَقُولَنَّ﴾ وأثرُ ذلك في المعنى:

اختلفَ القرّاء في قراءة ﴿لَنَقُولَنَّ﴾؛ فقرأها ابنُ كثير وأبو عمرو

ونافعٌ وابنُ عامر وعاصمٌ بالنون. وقرأها حمزةُ والكسائيُّ وخلف العاشر بتاء الخطاب وضمِّ اللام: ﴿لَتَقُولُنَّ﴾[1] والاختلاف هنا مترتبٌ على الاختلاف في قراءة ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾؛ فمَن قرأها بنون المتكلّمين قرأ ﴿لَنَقُولَنَّ﴾ كذلك، ومَن قرأ الأولى بتاءِ الخطاب قرأ الثانية كذلك، لتناسُقِ الأفعال وتوافقِها صيغةً ودلالةً، وفي هاتين القراءتين بيانٌ واضح على أنَّ المتكلّمين هم المُنَفِّذون، وأنَّ المنفذين هم المتفقونَ على ما ينبغي قولُه عندَ توجيهِ الاتهام لهم، سواء قرئ بالنون أو بالتاء؛ لأنَّ المخاطِبَ لهم واحدٌ منهم.

المنفّذونَ هم المتّفقونَ على التخلُّص من الاتهامات

دلالةُ التعبير بقوله: ﴿لِوَلِيِّهِۦ﴾ دونَ (أهله) كما سبق:

المقصود بـ(الوليّ) هو وليُّ الدّم، الذي يكون من حقِّه المطالبةُ بالدم، وهو المعْنيُّ بقوله سبحانه: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: 33] وهو أقربُ الناس إلى القتيل، ويكونُ من الذكور دون الإناث[2]. ووليُّ صالح عليه السلام، هم أقربُ القوم له، إذا راموا الأخذَ بثأره[3]. ولأجل ما في التعبير بالوليِّ من دلالةٍ على شدَّة القرب، أوثر على التعبير بـ(الأهل)، فالوليُّ هو العصبةُ الذكَر الأقرب إلى القتيل من سائر القرابة، وقد يكونُ الوليُّ من أهل بيته الَّذين يُساكنونه أوْ أهلَه الذين لا يعيشونَ معه في بيتِه، وسواءٌ كان وليُّ الدم مؤمنًا بصالح عليه السلام أوْ كافرًا به؛ لأنَّ الرضا بقتل أحدِ أفراد العشيرة دون الأخذِ بثأره أوْ ديَتِه معيبٌ عند العرب الأُصلاء، فكان التعبير بالوليّ هنا دليلًا على أنَّ المراد بأهله السابقي الذكر هم أفراد بيته الّذين يُساكنونه البيتَ؛ فإنْ قُتلوا جميعًا فلا يمكنُ أنْ يكون الوليُّ واحدًا منهم، ولذا عدلَ عن الأهل إلى الوليّ؛ لإثباتِ المغايرة بين الأهلِ الواردينَ في معرض الإهلاك، والوليِّ من الأهلِ

الوليّ هو العَصَبة الذّكَر الأقربُ إلى القتيل من سائرِ الأهل

(1) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 5/ 394.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 254.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 251، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 19/ 283.

الباقينَ على قيد الحياة. بقي أنَّ الإضافة في قوله: ﴿لِوَلِيِّهِۦ﴾ هي إضافةُ تخصيصٍ، فيها امتهانٌ لوليِّه أيضًا.

سرّ النّفي بـ ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا شَهِدْنَا﴾:

الدقةُ في نفي الاتهام دليلُ الحذاقة الجماعية في الإفساد

﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا شَهِدْنَا﴾ نافيةٌ، وهي الأنسبُ من بين أدوات النّفي هنا، فهي تأتي في نفي اتّهامٍ أو نسبةِ فعلٍ بقوّة لمَن لم يفعل، فإنّه إذا قيل: "لقد فعل فإنَّ نفيه: ما فعلَ؛ لأنَّه كأنَّه قال: واللّه لقد فعلَ فقال: واللّه ما فعلَ"[1]، فقد دلَّ النفيُ بها على أنهم اتّفقوا في حال أنّهم سُئلوا من وليِّ الدم: لقد قتلتُم صالحًا وأهلَه أنْ يقولوا: (ما شهدنا هلاكهما)، فسلّطوا النّفي على المشاهدة، لا على القتل؛ ليكون أبلغَ في التبرئة؛ لأنّهم إذا لم يشهدوا الهلاك، فبالأَحرى أنّهم لم يقتلوا؛ فلهذا كان أبلغَ في النّفي فيما لو اتفقوا على القول في جوابه: ما قتلْنا. وأيضًا هو أبلغُ من نفي الحضور فيما لو قالوا: ما حضرنا؛ لأنَّ الحضور يقتضي التواجدَ في محلّ الحدث، أمّا المشاهدة فلا تحتاج إلى هذا الحضور؛ لأنها يمكن أن تتم من بُعد بحسب مدى الرؤية، فمن هذه الجهة كان نفي المشاهدة أبلغَ من نفي الحضور كذلك. ودلّ التعبير بالجمع في قولهم: ﴿مَا شَهِدْنَا﴾ على اتفاقهم مع بعضهم وإجماعِهم على هذا القول، ما لو وجَّه أحدٌ الاتهام إليهم بالقتل، فهم على هذا القول متَّحِدون، وفي التخطيط حاذقون.

سرّ التعبير بـ: ﴿مَهْلِكَ﴾ دون مَقتَل:

نفيُ اللازم يستلزمُ نفيَ الملزوم

آثروا التعبير بـ﴿مَهْلِكَ﴾ دون (مقتل) مبالغةً في التعمية، وكأنهم لا يعرفونَ نوعَ الهلاك الذي جرى لهم، ولو قالوا (مقتَل) لعيّنوا نوعه، فصاروا في دائرة الاشتباه. كما أنَّ الهلاكَ من لوازم القتل، ونفيُ اللّازم يستلزمُ نفيَ الملزوم، فيكون أبلغَ في الانتفاء وأعمقَ في

(1) سيبويه، الكتاب: 3/ 117.

التصوير؛ فإنهم إذا لم يشهدوا هلاكَهم فإنهم بالتأكيد لن يعرفوا مَن قتلهم أوْ جنى عليهم.

دلالةُ تعدُّد القراءات في قوله: ﴿مَهْلِكَ﴾:

أثرُ القراءات في ثراء المعنى

في قوله ﴿مَهْلِكَ﴾ ثلاثُ قراءات، هي كما يلي:

قرأ الجمهور: ﴿مُهْلَكَ﴾ بضمّ الميم وفتح اللّام مِن: أَهْلَكَ، وقرأ حفص: ﴿مَهْلِكَ﴾ بفتح الميم وكسر اللّام، وقرأ أبو بكر: ﴿مَهْلَكَ﴾ بفتحهما.

فأما القراءة الأولى: ﴿مُهْلَكَ﴾ فتحتملُ المصدرَ والزّمان والمكان، أي: ما شهِدنا إهلاكَ أهلِه، أوْ زمانَ إهلاكِهم، أوْ مكانَ إهلاكِهم، ويلزم من هذينِ أنّهم إذا لم يشهدوا الزمانَ ولا المكان؛ أنْ لا يشهدوا الهلاكَ نفسَه.

وأمّا القراءةُ الثانية: ﴿مَهْلِكَ﴾ فالقياس يقتضي أن يكون للزمان والمكان، أي: ما شهدنا زمانَ هلاكهم ولا مكانه. والثالثة: ﴿مَهْلَكَ﴾: يقتضي القياس أنْ يكون مصدرًا، أي: ما شهدنا زمانَ هلاكهم ولا مكانه. والثالثة: يقتضي القياس أنْ يكون مصدرًا، أي: ما شهدنا هلاكَه[1].

ومن بلاغة القراءات هنا أنهم نفوا عن أنفسهم دلالة الزمان والمكان والمصدر إمعانًا منهم في دفع الجريمة عن أنفسهم؛ فديدن الكاذب أنه يكثر من الحلف، ويبالغ في النفي.

سرُّ ذكرِ هلاك أهله دونَ ذكر هلاكِ صالحٍ معهم:

نفيُ قتل الأهلِ مبالغةٌ في نفي قتله بالأَوْلى

نصّوا في قولهم: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ على عدم شهود قتل أهل صالح دونَ النصِّ على مهلكِه هو ﷺ، مبالغةً في نفي قتلهم إيّاه كذلك؛ فهو مفيدٌ بالأَوْلى "نفيَ قتلِهم صالحًا ﷺ أيضًا؛ لأنَّ

(1) الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 5/ 395، وأبو حيان، البحر المحيط: 8/ 251، وابن الجزري: النشر: 1/ 236.

مَن لم يقتل أتباعَه كيف يقتلُه؟ وقيل: في الكلام حذفٌ أي: (ما شهدنا مهلكَ أهله ومهلكَه)، وفي حذفه أيضًا ما يبعدُ الشُّبهةَ عنهم أيضًا؛ واستظهر أبو حيان توجيهَ الحذف ثمَّ قال: وحذفُ مثلِ هذا المعطوف جائزٌ في الفصيح، كقوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي: والبرد"[1].

دلالةُ (الواو) في قوله: ﴿وَإِنَّا﴾:

احتمالاتٌ ودلالاتٌ تدلُّ على مبالغتهم في الكذب

(الواو) في قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ تحتملُ أنْ تكونَ للاستئناف، والجملةُ بعدَها مستأنَفةٌ استئنافًا ابتدائيًّا، لغرض تقرير أنّهم صادقونَ في تبرئةِ أنفسِهم وتأكيدِه، ويحتمل أن تكون للحال، أي: نقولُ ما نقولُ، والحال إنّا لصادقونَ في ذلك؛ لأنَّ الشاهدَ للشَّيء غيرُ المباشِر له عُرفًا[2]. أو تكون للعطف، أي: عطفتْ جملةَ (إنا لصادقون) على الجملة قبلها: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ فتكونُ من تتمّة القول، على معنى: ﴿لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ ولنقولنَّ: (إنا لصادقون).

أوْ على تقدير: "ونحلفُ (إنا لصادقون) إشارةً إلى أنَّه معطوف على قوله: ﴿مَا شَهِدْنَا﴾، فهو من جملة المقسَم عليه"[3].

نكتة تعدّدِ المؤكّدات في قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

براعةُ الجواب لإقناع وليّ الدم ببراءتهم من قتل صالحٍ وأهلِه

أُكِّدَت جملة: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ بعددٍ من المؤكّدات هي: تصدير الجملة بـ (إنَّ) التوكيديّة، واسميّة الجملة، ثم دخولِ اللّام المزحلقةِ المؤكّدة على الخبر، وأخيرًا جعلُ الخبر اسم فاعلٍ مرادًا به الصفة المُشَبَّهة (صادقون)؛ ليكون أدلَّ على ثبوتِ الصِّدق لهم، وأنَّ اسمَ الصّادقين قد صدقَ عليهم لبروزه، وكونه فيهم سجيَّةً وطبعًا. وغرضُ هذه المؤكِّدات جميعها زعزعةُ وليّ الدم عن موقفِه في

(1) الآلوسي، روح المعاني: 10/ 207.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 6/ 291، والجمل، حاشية الجمل على الجلالين: 5/ 451.
(3) الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/ 51.

تكذيبِه لهم واتِّهامهم بقتل صالح ﷺ وأهله، ومحاولةُ إقناعِه بأنهم بُرَآء منه، وذلك أنهم واثقونَ في أنّهم حالَ إقدامهم على ما عزموا عليه والنجاحِ في تنفيذه، لنْ يحارَ وليُّ الدم في البحث عمَّن قام بالقتل، وأنّه سيقوم بتوجيهِ الاتهام إليهم حتمًا، ولذلك جعلوا من أساليبِ صرفِ التُّهمة عنهم أنْ يتفقوا على ما يفعلون ليلًا، وعلى ما يقولونَ من كلامٍ نافٍ للشُّبهة عنهم.

دلالة عدم ذكر القسم مع قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

القسم إما مقدَّر، أو مُستغنىً عنه بتوالي المؤكِّدات في الجملة

مضى ذكرُ أحدِ احتمالات هذه الجملة، وهو أن تكون معطوفةً على الجملة قبلها: ﴿مَا شَهِدْنَا﴾، وعلى هذا يكون فعلُ القسم مقدَّرًا، أي: ونحلفُ (إنا لصادقون) كما حلفنا على عدم الشهود، فيكون من جملة المقسَم عليه[1] أو: ونقولُ في جملة القسم تأكيدًا للقسم ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾، فيا للعجبِ من قومٍ إذا عقدوا اليمين فزِعوا إلى الله العظيم، ثمَّ نفروا عنه نفورَ الظَّليم، إلى أوثانٍ أنفعُ منها الهشيمُ[2]. وإنْ جُعلت الجملةُ استئنافًا أوْ حالًا - بناءً على الاختلاف في معنى الواو كما سبق - فيكون تعاضد المؤكِّدات وتعانقُها في الجملة مغنيًا عن ذكر القَسَم، فالقسَم إنّما يؤتى به للتأكيد، وهو ما قامتْ به المؤكِّدات المتوالية فأغنتْ عنه.

دلالةُ التعبير بـ(الصدق) في قولهم: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ دون غيره:

للكذب أماراتٌ مهما احتالَ الكاذب في تمويهِه

الصّدقُ ضدُّ الكذب، وكلاهما إنّما يكونُ في الأقوال[3]، ويبدو أنَّ هاجسًا كان يهجسُ لهم في نفوسهم بأنَّ وليَّ الدم لن يُصدِّقهم؛ لأنَّ التصديقَ والتكذيب إنّما يكون بأماراتٍ لا بادِّعاءات، وللكاذبِ هزّةٌ في كلامِه تشعرُ بارتعاشِه مهما حاولَ أنْ يُظهرَ صدقَه. وهذا

(1) الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/ 51.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 14/ 178.
(3) الراغب، المفردات: (صدق).

ما بدا في قولِ إخوة يوسفَ ﷺ لأبيهم، لمّا ادَّعوا كذبًا على يوسفَ بأنّه قد أكلَه الذئب: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف: 17] فالكاذبُ الّذي يحاولُ إثباتَ أنَّه صادقٌ مهما حاول تأكيدَ صدقِه بالقول، فإنّه يظهرُ على حاله مِن فُقدان الثقة ما يشعرُ بكذِبه ويدلُّ عليه، ويبدو أنَّ هذا الشعور كان حاضرًا لدى الرَّهط، فلذلك اختاروا كاذبينَ الاسمَ الدالَّ على كونهم صادقينَ، فقالوا: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾؛ تعبيرًا باسم الفاعل المرادِ به الثبوتَ والدوام إيغالًا في الخِداع، و"إيهامًا لتحقُّق الصّدق"[1] بادِّعاء أنَّ الصِّدق فيهم سجيَّةٌ وطبعٌ وعادةٌ. ونلحظُ أنَّ كثرة المؤكّدات وإنْ نفعتْ مطلوبهم فإنَّها تشير من طرفٍ خفيٍّ إلى الشكِّ فيهم، كما هو المعهود عادةً لدى الحالفين والمؤكِّدين عندَ الاتهام.

دلالةُ حذفِ متعلّق ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾:

حُذِف المتعلِّق في قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ قصدًا للتعميم مع الاختصار. أي: إنَّنا صادقون في قولنا ﴿مَا شَهِدۡنَا مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ﴾ وفي كلِّ أقوالنا وأفعالنا؛ لأنَّ دأبَنا الصِّدقُ، وهو سجيَّتُنا وعادتُنا.

دلالةُ اختصاص سورة النَّمل بهذا القصة وعدم ذكرها في سوَر أخرى:

تحذيرُ كفّار مكة الماكرين بدرسٍ مماثلٍ من الأوّلين المتآمرين

قال ابن عاشور: "وهذا الجزءُ من قصة ثمود لم يُذكر في غير هذه السّورة، وأحسبُ أنَّ سبب ذكره أنَّ نزول هذه السّورة كان في وقتٍ تآمرَ فيه المشركون على الإيقاع بالنبيِّ ﷺ، وهو التآمر الَّذي حكاه الله في قوله: ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ أَوۡ يُخۡرِجُوكَۚ وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٣٠﴾ [الأنفال: 30]؛ فضربَ الله لهم مثلًا بتآمر الرّهط من قوم صالحٍ عليه ومكرِهم به، وكيف كان عاقبةُ مكرهم، ولذلك ترى بين الآيتين تشابهًا،

(1) البقاعي، نظم الدرر: 14/ 178.

وترى تكريرَ ذكرِ مكرهم ومكرِ الله بهم، وذكر أنَّ في قصتهم آيةً لقومٍ يعلمون"[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

القسَم والحَلِف:

عبَّروا بالقسم في قولهم: ﴿تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾ ولم يَستعيضوا عنه بالحلف؛ لكون التعبير به - أي: بالقَسَم - أبلغَ وأخصّ من التعبير بالحلف؛ لأنَّ معنى قولنا: أقسمَ بالله أنَّه صارَ ذا قسمٍ بالله. والقسمُ: النصيبُ، والمراد أنَّ الذي أقسمَ عليه من المال وغيره قد أحرزَهُ، ودفعَ عنه الخصمَ بالله. وأمّا الحلف، فمن قولك: سيفٌ حليف، أي: قاطعٌ ماضٍ؛ فإذا قلتَ: حلفَ بالله، فكأنَّك قلت: قطعَ المخاصمةَ بالله. فالأول أبلغُ؛ لأنّه يتضمّن معنى الآخر معَ دفع الخصم، ففيه معنيان، وقولنا: حلفَ يفيدُ معنىً واحدًا[2]. كما أنَّ القسم يُستعملُ عند اليمين الصّادقة، بخلاف الحلف الذي يكثرُ مع اليمين الكاذبة، وكان غايةُ هؤلاء الماكرينَ أنْ يكونوا صادقينَ في يمينهم المتعلِّق باغتيال صالحٍ عليه السلام وأهلِه.

القسمُ أخصُّ من الحلف مفهومًا، ومغايرٌ له إطلاقًا

الأهل والآل:

أهلُ الرجل في الأصل كما يذكر الراغب: هم مَن يجمعُهُ وإيّاهم مسكنٌ واحد، ثمَّ تُجوِّزَ به فقيل: أهل الرجلِ لمَن يجمعُهُ وإياهم نسبٌ أوْ دين[3]. أمّا (الآل) فإنّه يطلق على مَن هم أخصُّ من الأهل، فهو "يستعمل فيمن يختصُّ بالإنسان اختصاصًا ذاتيا إمّا بقرابةٍ قريبة، أوْ بموالاة"[4]، فهو أضيقُ من لفظ الأهل وأخصّ. كما أنّ الأهل أقرباءُ الرجل الذي يُضاف إلى الأشراف وغيرهم، بخلاف لفظ

لفظ الآل أخصُّ دلالةً على القربى من لفظ الأهل، ومختصٌّ بالإضافة إلى ذوي الشَّرف

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 19/ 283، 284.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 56.
(3) الراغب، المفردات: (أهل).
(4) الراغب، المفردات: (أل).

(الآل) المختصّ بالإضافة إلى ذَوي الشرف، سواء كان شرفًا دنيويًا أوْ أُخرويًا، فيقال: أهلُ الإسكاف ولا يقال آلُ الإسكاف، وإنّما أوثر في الآية التعبيرُ بالأهل دون الآل؛ لأنهم أرادوا أهلَه الّذين يعيشونَ معه ويساكنونَه في المنزل مع إرادةِ الامتهان والاحتقار.

الوليّ والنّاصر:

بين المفهومين عموم وخصوص مطلق

الفرقُ بين الوليِّ والنّاصر مستمَدٌّ من الفرق بين الولاية والنُّصرة؛ بأنّ (الولاية) لا تكونُ إلّا عن محبَّة، فالوليُّ إنّما يتولَّى أمرَ مَن يحبُّ فقط فيدافعُ عنه وينصُرُه، وأمّا الناصر أوِ النّصير فقد يتولّى النصرة لا عن محبَّة للمنصور، وإنّما لسببٍ آخرَ غير المحبَّة اقتضى تقويتَه والانتصارَ له. والعلاقةُ بينهما أنَّ كلَّ وليٍّ ناصرٌ، وليس كلُّ ناصرٍ وليًّا.

الشهادة والحضور:

نفي الشهادة أقوى من نفي الحضور

هنالك تقاربٌ دلاليٌّ واضحٌ بين المفردتين، حتى إنَّ كلًّا منهما تُعرفُ بالأخرى، قال الراغب: الشُّهودُ والشَّهادَةُ: الحضورُ مع المشاهدة، إمّا بالبصرِ أوْ بالبصيرة، وقد يقال للحضور مفردًا، قال الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [السجدة: 6]، لكنَّ الشهود بالحضور المجرّد أولى، والشّهادةُ معَ المشاهدة أَولى[1]. فَفُهِم من ذلك أنّ (شهِد) إذا كانت مِن الشَّهادة، فهي بمعنى الحضور والمشاهدة، وإذا كانت من الشُّهود فهي بمعنى: الحضور فقط. ومن هذا الباب لفظ ﴿شَهِدَ﴾ [البقرة: 185] في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: 185] فالمرادُ به: حضَرَ، أي: كان حاضرًا غيرَ مُسافر، ومنه أيضًا قولُهم: فلانٌ شهِدَ مع النبيِّ ﷺ غزوةَ كذا، أي: حضَرَها، ويقال: مَشاهِدُ الحجّ، أي: مواطنه الشّريفة التي يحضُرها الملائكة والأبرارُ من الناس، وهي مواضع المناسك، قال تعالى: ﴿لِّيَشۡهَدُواْ مَنَٰفِعَ لَهُمۡ﴾

(1) الراغب، المفردات: (شهد).

[الحج: 28][1]، وعلى هذا فالتَّعبيرُ بالشهود في قوله تعالى: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ أَقوى ممّا لو قالوا: ما حضَرنا وإنْ تضمَّن معناه؛ لأنّه نفيٌ للحضور وزيادةٌ، أي: نفيٌ للرّؤية والمشاهدةِ معًا.

(1) الراغب، المفردات: (شهد).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الأربعون،
سورة النَّمْلِ من الآية 26 إلى سورة القصص الآية 20
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الأربعون، سورة النَّمْلِ من الآية 26 إلى سورة القصص الآية 20
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 40 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-90-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 40 : المجلد الأربعون، سورة النَّمْلِ من الآية 26 إلى سورة القصص الآية 20.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-90-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9294238 بتاريخ 2024/12/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»